أكد أن الرقابة البرلمانية مستمرة على جميع أعمال الحكومة

الشاهين: توزيع القسائم الصناعية يجب أن يكون وفق معايير موضوعية واقتصادية وبيئية.. وعادلاً وعلنياً

وقف التلاعب والواسطات كما تم في قبول ضباط الحرس الوطني والبعثات الخارجية وجامعة الكويت

أسامة الشاهين

أعرب النائب أسامة الشاهين عن ارتياحه لإيقاف توزيع القسائم الصناعية التي كانت ستتم أمس لأراض وصلت قيمتها إلى مليار و٩٢٨ مليون دينار، داعيا وزير التجارة إلى أن يكون التوزيع عادلا وعلنيا وعاجلا.

وقال الشاهين في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن عملية الإيقاف ما هي إلا جولة مهمة وكبيرة وليست نهاية المعركة مؤكدا أن الرقابة البرلمانية مستمرة على أعمال الحكومة.

وقال إنه وجه اليوم سؤالا عن موضوع القسائم الصناعية وعلم أن عددا من النواب قد وجهوا أيضا أسئلة مماثلة ومكملة عن الموضوع ذاته مشيرا إلى أن هذا الأمر جزء من موضوع أكبر وهو موضوع أملاك الدولة العقارية .

واعتبر الشاهين أن وزير التجارة أخفق مرتين في هذا الملف عندما حاول توزيع القسائم في آخر يوم من أيام شهر رمضان المبارك وتم وقف التوزيع، والآن عاود المحاولة إلا اننا نجحنا في إيقاف هذه المحاولات والإعلان عن إلغاء عملية التوزيع، مطالبا الوزير بإجراء توزيع سليم قائم على معايير فنية وموضوعية ينصف المواطنين ويحمي مصالح الوطن والخزينة العامة.

ودعا الشاهين وزير التجارة إلى إجراء توزيع يقوم على 3 أمور هي أن يكون توزيعا عادلا وعلنيا وعاجلا يتم وفقا لمعايير موضوعية كالأقدمية والأولوية والمعايير الاقتصادية والملاءة المالية والموافقات البيئية.

وأشار الشاهين إلى أن التوزيع العادل يتطلب أيضا أن يكون للمستحقين سواء كانوا صناعيين يقدمون قيمة مضافة أو من الشريحة الأهم والأكبر والمهملة وهم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة داعيا إلى أن تكون عملية التوزيع 9 إلى 1 ، من أجل زيادة نسبة أصحاب هذه المشاريع.وأوضح أن التوزيع يجب أن يتم علنيا لوقف التلاعب والواسطات كما تم في قبول ضباط الحرس الوطني والبعثات الخارجية وجامعة الكويت، وأن يتم نشر البيانات كافة على المواقع الرسمية.

رقابة الرأي العام تعتبر معولنا الأول والأخير بعد الله عز وجل عندما تتعطل الأجهزة الرقابية

ولفت الشاهين إلى أهمية أن يكون التوزيع عاجلا والابتعاد عن التأخر والتعثر حتى لا يكون هناك احتكار من الدولة للأراضي وهو ما أدى الى التضخم في أسعار العقارات والمساكن والإيجارات والعمالة بسبب عدم تحرير الأراضي.

وأشار الشاهين إلى أن «رقابة الرأي العام تثبت يوما بعد يوم أنها تعتبر معولنا الأول والأخير بعد الله عز وجل عندما تتعطل الأجهزة الرقابية وتتعطل المؤسسة البرلمانية والأجهزة الحكومية «.

عقب اجتماع في مكتب النائب مهند لبحث الموضوع

اتفاق نيابي على تجميع التوقيعات الخاصة بعقد دور انعقاد استثنائي لبحث ملف الشاعر الساير

جانب من الاجتماع

اجتمع 20 نائبا في مكتب النائب مهند الساير تضامنا مع الشاعر جمال الساير.

وأسفر الاجتماع عن اتفاق النواب على البدء في تجميع التوقيعات الخاصة بعقد دور انعقاد استثنائي لبحث ملف الشاعر جمال الساير.

وفي وقت لاحق، أصدر النواب من مكتب مهند الساير بياناً اعتراضا على حبس جمال الساير، مطالبين بدور انعقاد غير عادي لبحث موضوع عدم تطبيق تعديل قانون الحبس الاحتياطي وإقرار قانون مخاصمة القضاء وتحديد مدد شغل المناصب القيادية في القضاء والنيابة العامة.

مرزوق الخليفة يقترح تسليم القسيمة السكنية للمستحق من دون اشتراط الحصول مسبقاً على القرض الإسكاني

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإكمال إجراءات تسليم القسيمة السكنية للمستحق من دون اشتراط الحصول مسبقا على القرض الإسكاني، قال في مقدمته:

أصدر مجلس الوزراء قراره رقم «631» المتخذ في اجتماعه رقم 30/2020 المنعقد بتاريخ 11/5/2020 بالموافقة على مقترح وزارة المالية بشأن عدم زيادة رؤوس أموال الجهات ذات الميزانيات المستقلة مثل الهيئات والمؤسسات والصناديق لمدة خمس سنوات.

ولما كان بنك الائتمان من ضمن الجهات ذات الميزانيات المستقلة والمرتبط ارتباطاً لا يمكن الاستغناء عنه لكونه الجهة المختصة الوحيدة بمنح القروض الإسكانية خصوصا لمشروعي مدينة المطلاع ، وجنوب عبد الله المبارك.

ونظراً لتوزيع القسائم السكنية لهاتين المنطقتين منذ فترة زمنية طويلة فقد أصبح حلم المواطن توفير سكن ملائم له ولأسرته والذين طال انتظارهم، لتحقيق أحلامهم بالحصول على بيت يؤمن استقرار وحياة الأسرة.

لذلك وفي ضوء الالتزام القانوني بأحكام المادتين «28» ،«28مكرراً» من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والذي يلزم بنك الائتمان بتوفير القروض السكنية للمخاطبين بأحكامه في وقت معاصر لتوزيع المؤسسة العامة للرعاية السكنية القسائم على المستحقين لها.

وبذلك يلزم تمكينهم من البدء في بناء القسائم المخصصة لهم بمعرفتهم مع احتفاظهم بكامل الحق في الحصول على القرض الاسكاني المستحق لهم.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي نصه، برجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر:» قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإكمال إجراءات تسليم القسيمة السكنية للمستحق من دون اشتراط الحصول مسبقاً على القرض الإسكاني مع احتفاظه بهذا الحق عند توافر السيولة لدى بنك الإئتمان لمنح القرض المستحق قانوناً وفقا للمادة «28» من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية».

مرزوق الخليفة

اللجنة تدفع نحو قبول جميع المتقدمين

«تنمية الموارد» تجتمع الأحد لمناقشة تعيين خريجي الدبلوم في القطاع النفطي

محمد الحويلة

قال رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية النائب د. محمد الحويلة إن اللجنة ستعقد اجتماعا الأحد المقبل لمناقشة تعيين خريجي الدبلوم في القطاع النفطي، مؤكدا متابعة اللجنة المستمرة لموضوع تعيين الخريجين.

وأوضح الحويلة في تصريح صحفي أن « هناك اجتماعات مستمرة مع وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول هاشم هاشم في هذا الشأن، وأننا في الاجتماع السابق أكدنا وجوب قبول جميع من اجتاز الاختبارات وعددهم 575 وقد أبدى الطرف الآخر تفهمه».

وأكد أن «اللجنة تدفع نحو قبول جميع المتقدمين أو أكبر عدد ممكن لدعم هذا القطاع بالعمالة الوطنية استنادا إلى التجارب التي أثبتت كفاءة وقدرة الشباب الكويتي على إدارة هذا القطاع».

وأضاف «إننا في اجتماع الأحد المقبل سنعمل على التنسيق مع المؤسسة لإصدار إعلان آخر في الأيام المقبلة لنفس التخصصات في الإعلان السابق حتى نفتح المجال أمام من لم يتم قبولهم، والعمل على تسهيل اختباراتهم وشرط اللغة الانجليزية وإلغاء شرط التأمينات وتخفيض درجة الاختبار وجعل المستوى ملائما لخريجي التطبيقي». وشدد على أن تلك الإجراءات من شأنها دعم سياسة الدولة بتكويت الوظائف النفطية وإلغاء التعاقد مع العمالة الوافدة في ظل توافر العمالة الوطنية، مشيرا إلى أن مطالبات اللجنة تشمل عقد دورات تدريبية للطلبة والتنسيق بين الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومؤسسة البترول الكويتية لتطوير آلية القبول وترتيب تواريخ الإعلان عن الوظائف.

وفيما يخص مهندسي البترول أكد الحويلة ضرورة التنسيق بين شركات البترول لتمكين أكبر عدد من مهندسين البترول في القطاع النفطي والذين أصبحت أعدادهم بازدياد مستمر وعمل إعلانات منتظمة للتوظيف بفترات زمنية معروفة وبشكل دوري كل عام والتخفيف من بعض الشروط المطروحة في السابق والاستعاضة عنها بشروط أكثر عملية وجدية للتماشى مع جهود الدولة في تكويت القطاع النفطي. وأكد الحويلة أن « أساس نجاح أي قطاع حيوي يعتمد على أبناء الوطن والقطاع النفطي لدينا من أهم القطاعات فيجب إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المتقدمين للوظائف في القطاع النفطي وذلك تحقيقا للتطلعات نحو الوصول إلى تكويت هذا القطاع بنسبة 100 %».

الحويلة :التجارب أثبتت كفاءة وقدرة الشباب الكويتي على إدارة هذا القطاع

طالب بالسماح بجميع أنواع اللقاحات المعتمدة من «الصحة العالمية »

أحمد الحمد: ما سبب اقتصار اعتماد الطعوم على أربعة فقط؟

أحمد الحمد

قال عضو مجلس الأمة النائب المهندس أحمد الحمد إن خطوة وزارة الصحة في إجازة أربعة طعوم عالمية فقط للوقاية من فيروس كورونا تسبب في شح الطعوم المتوفرة في البلاد وتأخير تحقيق المناعة المجتمعية، متسائلا عن سبب عدم اعتماد الطعوم التي أجازتها منظمة الصحة العالمية، مضيفا بأن الطعوم المختارة من قبل وزارة الصحة لا توجد في كل الدول وهو ما يؤثر أيضا على عودة الوافدين إلى الكويت مثل الخدم، ومطالبا بقبول كل الطعوم المعتمدة من منظمة الصحة العالمية لتيسير مصالح المواطنين.

وأضاف الحمد بأن قرار الحكومة بمنع دخول الوافدين غير المطعمين خطوة في الاتجاه الصحيح لوقف الزيادة التصاعدية في الإصابات ومنع دخول أشكال متحورة جديدة قد تدخل إلى الكويت، مبيناً بأن طعوم فايزر واسترازينكا و وموديرنا وجونسون التي تقبلها الوزارة لدخول الوافدين تعتبر طعوماً غالية الثمن وهي غير كافية لتغطية إحتياجات كل الدول، موضحاً بأن إجازة منظمة الصحة للطعوم الأخرى مثل الطعوم الصينية والروسية يعتبر أساساً يجب أن تعتمد عليه وزارة الصحة بغض النظر على أية ضغوط أو توجهات أخرى أكانت سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

وختم الحمد مشدداً على ضرورة دراسة القرارات الحكومية بدقة وأخذ كل التفاصيل بعين الاعتبار مع وضع مصلحة الكويت ومصالح المواطنين في أول الأولويات وعدم الالتفات إلى أية مصالح أخرى وخاصة فيما يخص صحة الإنسان وسلامته.

أحمد مطيع يقترح حظر عمل الوافدين بمكاتب الوساطة العقارية

أعلن النائب د. أحمد مطيع عن تقديمه اقتراحاً برغبة بشأن حظر عمل الوافدين بمكاتب الوساطة العقارية واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفين منهم، قال في مقدمته:تمثل تجارة شراء وبيع وعرض العقارات والوحدات السكنية واحدة من أهم المهن التي يمارسها القطاع الخاص في هذا المجال .

ويأتي مجمل أعمالها من خلال مكاتب الوساطة والعمولات المنتشرة في كل محافظة وزادت أعدادها بطريقة غير مسبوقة خلال الآونة الأخيرة .

وشهدت الساحة في مجال بيع وشراء وتأجير العقارات خلال الفترة الماضية العديد من المخالفات التي أظهرت سوء استغلال بعض هذه المكاتب او لحاجات المتعاملين معها والتي كان سببها البعض من العاملين غير الكويتيين بهذه المكاتب وقيامهم باستغلال أعمالهم لعمليات العمولة والسمسرة الخاصة ما سبب العديد من المشاكل .

وتحمل أصحاب هذه المكاتب الخسائر إضافة الى المسؤوليات المدنية والجنائية التي نجمت عن بعض تصرفات عدد من هؤلاء العاملين بها خصوصا أن التداولات العقارية تشارف مئات الملايين سنوياً.

وعلاجاً لكل ما تقدم وتصحيحاً لأعمال مكاتب العمولة والسمسرة العقارية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« قيام الجهات المختصة بإصدار القرارات اللازمة لحظر استخدام أو تعيين العمالة الوافدة للعمل بمكاتب الوساطة العقارية، مع اتخاذ الإجراءات القانونية الفورية حيال ما ظهر من مخالفات ارتكبت من هذه العمالة والعمل على إبعادها عن البلاد «.